



Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو الدورة السابعة

ديربان، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بآلية التنمية النظيفة

التقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة المقدم إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو*

الجزء الأول

موجز

يتناول هذا التقرير أعمال المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة (الآلية) في الفترة الممتدة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، التي تواصل فيها نمو الآلية واضطلع فيها المجلس وهيكّل دعمه بمجموعة واسعة من الأعمال الرامية إلى تعزيز الآلية. وهناك حالياً أكثر من ٣ ٥٠٠ مشروع مسجل في ٧٢ بلداً و ٦٠٠ ٣ مشروع إضافي آخر في طور التسجيل (من مرحلة المصادقة). وإضافة إلى ذلك، هناك ١٣ برنامج أنشطة مسجلاً في ١١ بلداً يبلغ مجموع أنشطة المشاريع المكونة لها ١ ١٠٣ أنشطة و ٢٦ برنامج أنشطة في طور التسجيل. ويُسلط التقرير الضوء على الإنجازات والتحديات التي واجهت المجلس في إشرافه على هذه الآلية. كما يُسلط الضوء على العمل المضطلع به في مجالات الاعتماد، والمنهجيات، والتسجيل، والإصدار. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير عدداً من التوصيات بشأن إجراءات يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف).

* قُدِّمت هذه الوثيقة بعد الموعد المقرر لكي تُضمّن معلومات عن الفترة المشمولة بالتقرير طلبها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورتيه الثانية والثالثة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٥-١	أولاً - مقدمة
٣	١	ألف - الولاية
٣	٣-٢	باء - نطاق التقرير
٤	٥-٤	جيم - الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو
٤	١٥-٦	ثانياً - حالة آلية التنمية النظيفة
٨	٤٥-١٦	ثالثاً - الإنجازات والتحديات وأولويات المستقبل
٨	١٩-١٦	ألف - تبسيط شروط الآلية
٨	٢١-٢٠	باء - تسريع وقت التجهيز
٩	٢٦-٢٢	جيم - تحسين التوزيع الإقليمي ودون الإقليمي
١٠	٢٩-٢٧	دال - إشراك أصحاب المصلحة
١٠	٣٣-٣٠	هاء - تعزيز الشفافية
١١	٣٧-٣٤	واو - تعزيز الترويج للآلية
١٢	٤٥-٣٨	زاي - التوجهات المستقبلية
١٣	٧٢-٤٦	رابعاً - العمل المنجز في الفترة المشمولة بالتقرير
١٤	٥١-٤٧	ألف - القرارات
١٦	٦٥-٥٢	باء - المسائل التنظيمية
١٩	٧٢-٦٦	جيم - التوزيع الإقليمي ودون الإقليمي لأنشطة المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة
٢٠	٨٩-٧٣	خامساً - مسائل التسيير والإدارة
٢٠	٧٦-٧٤	ألف - تطور عمل المجلس التنفيذي
٢١	٧٩-٧٧	باء - التفاعل مع المنتديات وأصحاب المصلحة
٢٢	٨١-٨٠	جيم - قضايا العضوية
٢٣	٨٣-٨٢	دال - انتخاب رئيس ونائب رئيس المجلس
٢٣	٨٩-٨٤	هاء - تقرير عن حالة الموارد المالية المخصصة لعمل آلية التنمية النظيفة

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١ - وفقاً لطرائق وإجراءات آلية التنمية النظيفة^(١)، يقدم المجلس التنفيذي للآلية (يشار إليه لاحقاً باسم "المجلس") تقريراً عن أنشطته إلى كل دورة من دورات مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف). ويستعرض مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف هذه التقارير السنوية، في إطار ممارسة سلطته على هذه الآلية، ويقدم إرشادات ويتخذ مقررات، حسب الاقتضاء^(٢).

باء - نطاق التقرير

٢ - يُقدّم هذا التقرير السنوي للمجلس معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ آلية التنمية النظيفة خلال السنة العاشرة لعملها (٢٠١٠-٢٠١١)^(٣)، التي يُشار إليها فيما يلي بالفترة المشمولة بالتقرير، ويتضمن مقررات يُوصى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف باعتمادها في دورته السابعة. وهو يشير إلى الإنجازات والنجاحات والتحديات المتصلة بإدارة الآلية، وتسييرها، وجودتها ونطاقها وقابليتها للتطبيق، والموارد المتاحة للمجلس وهيكل دعمه وما احتاجه منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في موقع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على الإنترنت^(٤)، الذي يعتبر السجل المركزي لجميع التقارير وغيرها من الوثائق المتصلة بالمجلس.

٣ - وسيسلط رئيس المجلس، السيد مارتين هسيون، في عرضه الشفوي المقدم أمام الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، الضوء على التحديات والإنجازات خلال السنة العاشرة لعمل الآلية، فضلاً عن التحديات المنتظرة مستقبلاً.

(١) المقرر ٣/م أ-١، المرفق، الفقرة ٥ (ج).

(٢) المقرر ٣/م أ-١، الفقرتان ٢ و٣.

(٣) يغطي التقرير الفترة الممتدة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفقاً للفقرة ١١ من المقرر ١/م أ-٢ والفقرة ٧ من المقرر ٢/م أ-٣.

(٤) <<http://cdm.unfccc.int>>.

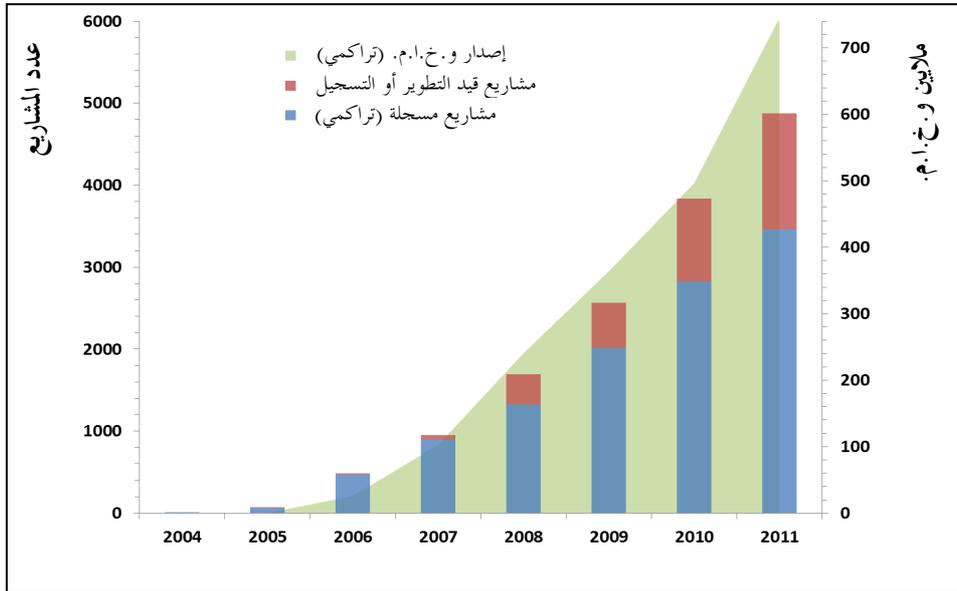
جيم - الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

- ٤ - قد يود مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف اتخاذ الإجراءات التالية في دورته السابعة، بعد أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للمجلس:
- (أ) أن يحيط علماً بعمل المجلس استجابة للطلبات المقدمة من مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف في دورته السادسة؛
- (ب) أن يعين الكيانات التشغيلية التي سبق أن اعتمدها المجلس وعيّن لها مؤقّناً (انظر الفصل الثالث - باء أدناه)؛
- (ج) أن يقدم إرشادات بشأن المسائل المترتبة على هذا التقرير.
- ٥ - ويُفترض أن ينتخب مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف من يلي من أعضاء المجلس لفترة سنتين عند تلقي الترشيحات من الأطراف:
- (أ) عضوان وعضوان مناوبان من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)؛
- (ب) عضو وعضو مناوب من تحالف الدول الجزرية الصغيرة؛
- (ج) عضو وعضو مناوب من منطقة أوروبا الشرقية؛
- (د) عضو وعضو مناوب من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الأول).

ثانياً - حالة آلية التنمية النظيفة

- ٦ - واصلت آلية التنمية النظيفة النمو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث رفعت عدد المشاريع المسجلة إلى ما يقارب ٣ ٥٠٠ مشروع في ٧٢ بلداً وإصدار وحدات خفض الانبعاثات المعتمد إلى حوالي ٧٥٠ مليون وحدة متعلقة بـ ٤٥ بلداً (انظر الشكل ١). ويجري حالياً التدقيق في ٣ ٤٠٠ مشروع آخر قبل تقديمها إلى المجلس. ويقدر إصدار ٣٨٠ مليون وحدة أخرى لخفض الانبعاثات المعتمد خلال ما تبقى من فترة الالتزام الأولى في إطار بروتوكول كيوتو.
- ٧ - وقد عرف عام ٢٠١١ نمواً هاماً لعدد برامج الأنشطة، التي يمكن أن يسجل في إطارها عدد غير محدود من أنشطة المشاريع المتماثلة المكونة لها على نطاق بلد أو منطقة تحت مظلة إدارية واحدة. ويعتبر استخدام برامج الأنشطة طريقة لزيادة وتوسيع نطاق الآلية، ولا سيما في المناطق الناقصة التمثيل. وهناك حالياً ١٣ برنامج أنشطة مسجلاً في ١١ بلداً تشمل ما مجموعه ١ ١٠٣ أنشطة مشاريع.

الشكل البياني ١
 مشاريع آلية التنمية النظيفة وإصدار وحدات خفض الانبعاثات المعتمد

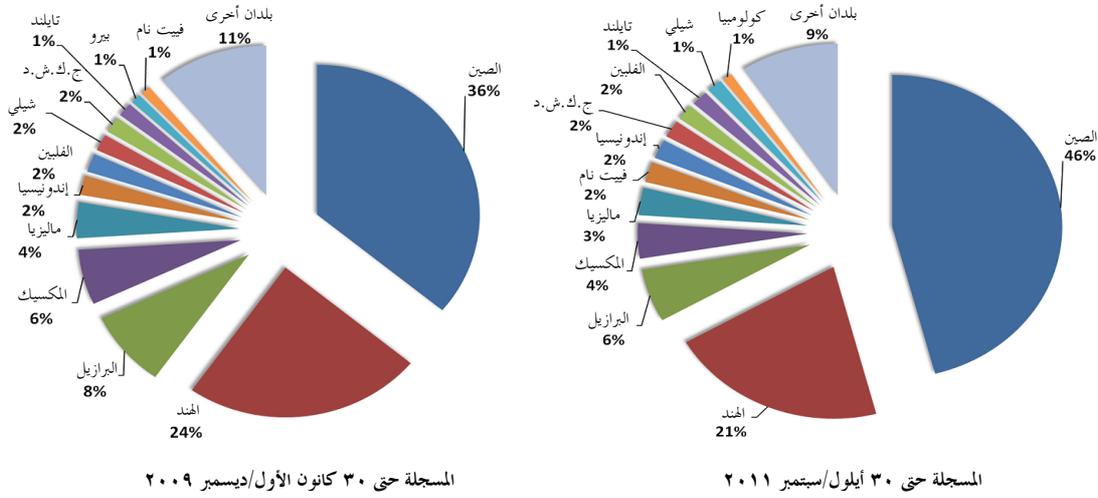


ملاحظة: و.خ.ا.م. = وحدات خفض الانبعاثات المعتمد

٨- ويُتوقع أن يستمر النمو في عام ٢٠١٢ ويؤكد القيمة التي لا تزال تحظى بها الآلية لدى الأطراف وأصحاب المصلحة. وفي الوقت نفسه، قد يلاحظ العديد من المشاركين في السوق تراجعاً في عدد المشاريع الجديدة التي تدخل مرحلة التطوير، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى انعدام التيقن من مستوى وتوقيت وطبيعة الأهداف الجديدة لخفض الانبعاثات الجاري التفاوض بشأنها حالياً على الصعيد الدولي.

٩- ويُتوقع أن يستمر تغير التوزيع الجغرافي للمشاريع مع وصول عدد أكبر من المشاريع قيد التطوير إلى مرحلة التسجيل (انظر الشكل ٢). وهذا يعكس النضج المتنامي لآلية التنمية النظيفة كأداة من أدوات السوق ما انفكت تشرك مناطق أوسع فأوسع. وهناك على وجه الخصوص ٦٩ مشروعاً مسجلاً حالياً في المنطقة الأفريقية (مقارنة بـ ٤٦ في الفترة نفسها من السنة الماضية).

الشكل البياني ٢
التوزيع الجغرافي لمشاريع آلية التنمية النظيفة (حسب الطرف الذي يحتضنها)



ملاحظة: ج.ك.ش.د. = جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٠- وقدرت قيمة المعاملات المتعلقة بوحدات خفض الانبعاثات المعتمد بما يقارب ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وبالرغم من التراجع من ذروة القيمة السوقية البالغة عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٣ مليار دولار، والذي يعود في جزء كبير منه إلى تراجع أسعار وحدات خفض الانبعاثات المعتمد في إطار نظم الاتجار بالانبعاثات المشرعة محلياً، وأهمها في أوروبا، تبقى آلية التنمية النظيفة في الوقت الحاضر أكبر مولد لأرصدة معاوضة انبعاثات الكربون^(٥).

(٥) World Bank, State and Trend of the Carbon Market, 2011

١١- وقد تطورت آلية التنمية النظيفة ونضجت في السنوات العشر منذ اعتماد الأطراف للطرائق والإجراءات التي تنظم عملها. ومع ازدياد النضج زادت الأدلة على مساهمة الآلية في التنمية المستدامة. ومن الآثار الأكثر قابلية للقياس أثر نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، الذي ثبت أنه يكون أقوى ما يكون خلال السنوات الأولى من مشاركة بلد من البلدان المستقبلية. وإجمالاً، يقدر أن ما يناهز ٤٤ في المائة من المشاريع المسجلة والتي هي قيد التطوير حالياً تتعلق بنقل التكنولوجيا، وإن كانت النسبة تتراوح في فئات محددة من المشاريع بين ١٣ و ١٠٠ في المائة^(٦).

١٢- بيد أن هناك عدم ارتياح متنام في أوساط أصحاب المصلحة في آلية التنمية المستدامة، بما فيهم العديد من البلدان المستقبلية. ومن الواضح أن لهذا الأمر صلة بالغموض الذي يحيط بمفاوضات فترة الالتزام الثانية في إطار بروتوكول كيوتو. ويأتي المزيد من الغموض من عدم وضوح مستويات الطلب على وحدات خفض الانبعاثات المعتمد الذي تولده النظم المحلية للتجارة بالانبعاثات، من حيث الحجم الكلي وعدم أهلية بعض فئات وحدات خفض الانبعاثات المعتمد للاستخدام لأغراض الامتثال داخل النظم المحلية للتجارة بالانبعاثات.

١٣- وفي انتظار اتضاح بعض هذه القضايا، يعكف أصحاب المصلحة في آلية التنمية النظيفة على تقييم المخاطر التي يواجهونها وعلى اتخاذ قرارات. وتعرف المؤسسات التي تطور مشاريع وتقدم خدمات لسوق آلية التنمية النظيفة انكماشاً كبيراً، من حيث الملاك الوظيفي ومستويات النشاط كليهما. وينظر المجلس إلى هذا التطور بقلق بالغ مع وجود خطر كبير حالياً يتمثل في إمكانية فقدان مشاركة القطاع الخاص والزخم الذي يعرفه التخفيف من آثار تغير المناخ والذي كانت آلية التنمية النظيفة أساسية في توليده حتى الآن.

١٤- ويشير العديد من المشاركين في السوق والمحللين حالياً إلى اتجاه متنام نحو تجزئة السوق تقترن بظهور آليات لتسجيل الأرصد الدائنة وأطر محاسبية تتسم بالتنافس نتيجة لمبادرات من كل من القطاع الخاص والجهات التشريعية المحلية. ويساور العديد من المعلقين القلق من أن يؤدي هذا الأمر إلى زيادة تكاليف المعاملات التي يتحملها المشاركون ويخفض السلامة البيئية.

١٥- وفي هذا السياق، يؤكد المجلس عزمه على أن يكفل، في الوقت نفسه، السلامة البيئية لوحدات خفض الانبعاثات المعتمد التي يصدرها وكذا كفاءة وفعالية الآلية ذاتها. ويعتبر المجلس أن دوره يتمثل، في ضوء إرشادات مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، في ضمان بقاء الآلية أداة عملية وفعالة تستخدمها الأطراف والقطاع الخاص لمكافحة تغير المناخ وتحقيق هدف الاتفاقية.

(٦) UNFCCC, The contribution of the CDM under the Kyoto Protocol to technology transfer, 2010

ثالثاً - الإنجازات والتحديات وأولويات المستقبل

ألف - تبسيط شروط الآلية

١٦ - عزز المجلس وهيكّل دعمه كفاءة العديد من العمليات في إطار الآلية عن طريق جملة أمور منها زيادة وضوح الإرشاد وإزالة القواعد المعقدة دون داع، وفي الوقت نفسه ضمان الجودة في سياق عملية خفض الانبعاثات.

١٧ - وقد وضع المجلس مبادئ توجيهية بشأن خطوط أساس موحدة للانبعاثات تتيح للبلدان حساب الانبعاثات الخاصة بقطاع برمته ووضع قائمة للتكنولوجيات أو التدابير التي تعتبر إضافية تلقائياً. كما اعتمد المجلس نهجاً مباشراً لإثبات عنصر الإضافة باستخدام مفهوم "الأول من نوعه" وقدم إرشادات بشأن الممارسة الموحدة.

١٨ - وعمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تنقيح وتوحيد المتطلبات العامة لآلية التنمية النظيفة في ثلاث وثائق أساسية جديدة: مشروع معيار للمشاركين في المشاريع، ومعيار للمصادقة والتحقق خاص بالكيانات التشغيلية المعيّنة، وإجراء خاص بدورة المشاريع يتيح قنوات للاتصال المباشر بين المشاركين في المشاريع والأمانة.

١٩ - بيد أن المجلس يدرك أن زيادة تبسيط متطلبات الآلية مسألة ضرورية ينبغي أن تتواصل في السنة المقبلة وما بعدها. وسيجري المجلس، على وجه الخصوص، تحليلاً شاملاً للقيمة المضافة لبعض عناصر معايير وإجراءاته، وذلك بغية تحديد ما إذا كان يمكن استخدام نهج أبسط لتحقيق النتيجة نفسها، حيثما لزم الأمر، بتطبيق قيم افتراضية أو معاملات خصم متحفظة من أجل ضمان السلامة البيئية. ويعتبر المجلس أن هذا الأمر مهمة حاسمة أخرى في سياق ضمان كفاءة الآلية وجاذبيتها على المدى الطويل.

باء - تسريع وقت التجهيز

٢٠ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انتهت أمانة الاتفاقية الإطارية من عملية مستعصية تمثلت في تسوية طلبات التسجيل والإصدار المتراكمة. وتحقق هذا عن طريق إعادة تركيز الموارد داخل الأمانة وإشراك ٢٥ خبيراً خارجياً يظلون تحت الطلب للمساعدة في مواجهة الارتفاع المفاجئ في عدد الطلبات. ويعد هذا الجانب، وكذا تدارك المجلس لتأخره في النظر في المنهجيات الجديدة، مثالين واضحين على النجاح في تعزيز الكفاءة في تشغيل الآلية. ويتعهد المجلس بأن يكفل أن يظل تجهيز طلبات التسجيل والإصدار والاعتماد والنظر في المنهجيات في المستقبل متقيداً بالآجال الزمنية المحددة.

٢١- ويتوقع المجلس تدفقاً وارداً آخر لطلبات التسجيل في عام ٢٠١٢، مع سعي المشاركين في المشاريع إلى تسجيل مشاريعهم في إطار بروتوكول كيوتو قبل حلول نهاية فترة الالتزام الأولى. ويسعى المجلس حالياً إلى تحديد سبل ضمان كفاية الموارد لتجهيز هذا العبء المتوقع في طلبات التسجيل.

جيم- تحسين التوزيع الإقليمي ودون الإقليمي

٢٢- من المؤكد أن عمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتوضيح قواعد برامج الأنشطة، ووضع خطوط أساس موحدة، ومواصلة تبسيط الإجراءات الخاصة بأنشطة المشاريع الصغرى سيزيد إمكانات توسيع الآلية في المناطق الناقصة التمثيل.

٢٣- وفي خطوة أخرى، وافق المجلس على مبادئ توجيهية بشأن "الطلب المتفادي" تتيح لأصحاب المشاريع الذين يقيمون مشاريع في البلدان الناقصة التمثيل تقدير مستويات التطور المسبلي المتوقع الذي من شأنه أن يؤدي إلى قدر أكبر من الانبعاثات في حال عدم إقامة مشروع من المشاريع، ومن ثم يُعتبر أن المشروع أتاح تفادي هذه الانبعاثات. وتحفز هذه المبادئ التوجيهية الأخذ بالتكنولوجيات المناسبة للتنمية النظيفة، مساعدةً بذلك على تفادي استخدام التكنولوجيات الأكثر تلويثاً في تنمية بلد من البلدان المستقبلية.

٢٤- وطور المجلس خمس منهجيات تُوائم على وجه التحديد المشاريع في المناطق والمجتمعات المحلية الصغيرة الناقصة التمثيل. وتغطي هذه المنهجيات، إضافة إلى التصدي لتغير المناخ، الأنشطة التي تساعد على التخفيف من الفقر، مثلاً عن طريق تنقية المياه وتوفير الإنارة في المناطق الريفية.

٢٥- وإضافة إلى ذلك، توشك الأمانة على الانتهاء من عملها المتعلق بتحديد وكالة لتنفيذ برنامج قروض، حظي بالموافقة في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، لدعم إعداد وثائق تصميم المشاريع في البلدان الناقصة التمثيل.

٢٦- وسيختتم المجلس وهيكل دعمه، في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، عمله الرامي إلى وضع نماذج موحدة لتقارير المصادقة والتحقق ورقمنة معلومات المشاريع؛ وإعداد تقارير متعلقة بإمكانات تطوير مشاريع الآلية في المناطق الناقصة التمثيل، بما يشمل تحديد سمات انبعاثات غازات الدفيئة وإمكانات خفضها في البلدان غير المدرجة في المرفق الأول وهيئة خطة عمل محددة الهدف للاتصال وبناء القدرات؛ ووضع ثلاث منهجيات أخرى للمشاريع الصغيرة تستهدف تحديداً المناطق الناقصة التمثيل.

دال - إشراك أصحاب المصلحة

٢٧- أُحرز تقدم كبير في مواصلة فتح الآلية أمام مشاركة أصحاب المصلحة. وقد اقترن ذلك بالتقدم المحرز في بناء القدرات الذي يغطي مجموعة من المواضيع ذات الأولوية ويشمل فئات من أصحاب المصلحة. ونظمت الأمانة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حوالي ٢٥ حلقة عمل ومائدة مستديرة ومنتدى ودورة تدريبية في ١٠ بلدان. وقد ضمت هذه الملتقيات المشاركين في المشاريع وغيرهم من أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام والكيانات التشغيلية المعينة والسلطات الوطنية المعيّنة من أجل تبادل المعلومات وطلب مدخلات لتستخدم في تعزيز طريقة عمل الآلية.

٢٨- ويعكف المجلس حالياً على تحديد مزيد من التدابير لإدراجها في خطة عمله لفترة السنتين المقبلتين من أجل ضمان إشراك أكبر لأصحاب المصلحة، بمن فيهم الممارسون والرابطات الصناعية، في تصميم المعايير والإجراءات. كما يود المجلس زيادة تفاعلاته مع باقي برامج المعاوضة واعتماد الأرصدة الدائنة من أجل تبادل تجارب الآلية معها والتعلم من نهجها التشغيلية والمؤسسية في الوقت ذاته.

٢٩- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت المجلس قضية حقوق الإنسان، وتحديدًا حقوق الأشخاص المتضررين أو المحتمل تضررهم من مشروع من مشاريع الآلية. وقد أدى هذا إلى مباشرة المجلس العمل على تحسين قواعد الآلية فيما يتعلق بتعليقات أصحاب المصلحة، ولا سيما مدى ما يطلب من تعليقات ومدى مراعاتها في تدقيق مشروع من المشاريع.

هاء - تعزيز الشفافية

٣٠- إضافة إلى زيادة التفاعل بين المجلس وهيكل دعمه وأصحاب المصلحة في الآلية، اعتمد المجلس مبادئ توجيهية وأدخل تغييرات على إجراءاته لتعزيز شفافية الآلية. فعلى سبيل المثال، اعتمد المجلس، استجابة لدعوات من أصحاب المصلحة والأطراف، مبادئ توجيهية بشأن عمليات استعراض طلبات التسجيل والإصدار وطرائق الاتصال المباشر مع أصحاب المصلحة وإجراءات منقحة للتعامل مع الرسائل الموجهة إلى المجلس.

٣١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترجم المجلس الوثائق والموجزات الأساسية لاجتماعاته إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، جُدد موقع الآلية على الإنترنت تجديداً كاملاً لتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات وعُزز الفهرس الإلكتروني للمقررات ونقح. ويمكن لأصحاب المصلحة حالياً أن يتعقبوا بشكل أفضل، على الموقع الإلكتروني، التقدم في معالجة طلباتهم وتقاريرهم حسب الآجال المتفق عليها والاطلاع على آخر المتطلبات، بما فيها قوائم مُحدثة بالبنود المطلوب التحقق من استيفائها في هذا الصدد.

- ٣٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، شرع المجلس في نشر معلومات عن أداء الكيانات التشغيلية المعيّنة، حرصاً على الجودة والشفافية والمساءلة^(٧).
- ٣٣- ويقر المجلس بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق مزيد من الشفافية في الآلية وحوكمتها ويتعهد باتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد في إطار خطة عمله لفترة السنتين المقبلتين.

واو- تعزيز الترويج للآلية

- ٣٤- يقر المجلس بأهمية زيادة التوعية بآلية التنمية النظيفة وفهمها. وفي هذا الصدد، عمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير على توعية أصحاب المصلحة وصناع السياسات بفوائد الآلية، وتحديد مساهمتها في التخفيف من آثار تغير المناخ والتنمية المستدامة.
- ٣٥- وأجرت الأمانة دراسة هامة لمعرفة مدى إسهام الآلية في نقل التكنولوجيا وتقديم أفكار متبصرة عن الكيفية التي يتوقع أن يستمر بها ذلك في المستقبل^(٨). ويتوقع إجراء دراسات قريباً قبل مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف هذه السنة لتقديم مزيد من الأفكار المتبصرة عن باقي فوائد التنمية المستدامة التي تتيحها الآلية ومستويات الاستثمار في البلدان النامية عن طريق الآلية.
- ٣٦- وعمل المجلس، عن طريق الأمانة، مع السلطات الوطنية المعيّنة ومن خلال مشاريع من قبيل "الواجهة السنوية للقائمين على الاتصال ضمن السلطات الوطنية المعيّنة" لمساعدتهم على نشر المعلومات المتعلقة بآلية التنمية النظيفة؛ ومع المشاركين في المشاريع عن طريق "مسابقة آلية التنمية النظيفة للصور وأشربة الفيديو" المنظمة تحت شعار 'تغيير أنماط الحياة' (Changing Lives)؛ ومع الرابطة الصناعية عن طريق المشاركة في المناسبات المرتبطة بسوق الكربون؛ ومع القائمين بالاتصال ضمن القطاع الخاص عن طريق مشاريع من قبيل "المسابقة الأفريقية للإذاعات" ونادي هيئات البث.
- ٣٧- ويركز جزء هام من نشاط الاتصال والتواصل الذي يضطلع به المجلس على تعزيز تواصله مع وسائل الإعلام. وقد أصدرت نشرات صحفية بعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس كما فتح رئيس المجلس، بصفته الناطق الرئيسي باسم المجلس، أبوابه للصحافيين.

(٧) انظر <<http://cdm.unfccc.int/Reference/Notes/accr/index.html>>.

(٨) UNFCCC, The contribution of the CDM under the Kyoto Protocol to technology transfer, 2010

زاي- التوجهات المستقبلية

٣٨- عندما اجتمعت الأطراف في كانكون بالمكسيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعطت إرشادات ركزت على تحسين كفاءة الآلية وزيادة وضوح المتطلبات وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة وتوسيع نطاق آلية التنمية النظيفة ليشمل البلدان التي لم تستفد من ثمارها بعد بشكل حقيقي. وقد عمل المجلس دون كلل خلال الفترة المشمولة بالتقرير للاستجابة بفعالية لهذه الإرشادات ومواصلة زيادة التحسينات التي أوحى بها الأطراف وأصحاب المصلحة بإدخالها على الآلية خلال السنوات العشر الماضية.

٣٩- وبعد الكثير من الاستثمار - الفكري والمالي - من الأطراف والمجلس وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، يعتبر المجلس آلية التنمية النظيفة أداة فعالة لتحفيز تنمية خفيفة الكربون.

٤٠- ويأخذ المجلس بقاعدة مركزية وهو يدخل السنة الأخيرة من فترة الالتزام الأولى ألا وهي ضمان أن تكون آلية التنمية النظيفة "مناسبة للمستقبل". وقد سعى المجلس بقوة، منذ بداياته عام ٢٠٠١، في كل خطوة من خطواته إلى ضمان السلامة البيئية لما يصدر من وحدات خفض الانبعاثات المعتمد مقابل عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها. وهو ملتزم بمواصلة هذا التركيز الأساسي في عمله لكنه بدأ يميل على نحو متزايد إلى أن هذه الحتمية يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع تعزيز كفاءة وفعالية آلية التنمية النظيفة.

٤١- ويعتبر المجلس أن العدد الهام من التدابير التي أخذ بها، ولا سيما خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير، يساعد على وضع الآلية في موقع نظام معاوضة مرجعي داخل سوق للكربون متزايد التنوع. ويرى المجلس أن آلية التنمية النظيفة حالياً آلية سوقية ناضجة وأنها تؤدي وظيفتها جيداً وتعدّ فعلاً أداة "مناسبة للمستقبل" وتواصل التحسن. وهو ملتزم بمواصلة التقدم في هذا الاتجاه في السنوات المقبلة. وبالرغم من أن المفاوضات المتعلقة بالنظام الدولي للمناخ لا تزال متواصلة، يود المجلس أن يشدد على أن التحسينات المدخلة على الآلية تعزز مرونتها وتجعلها مستعدة لأي استخدام مستقبلي تقرره الأطراف.

٤٢- وفي هذا السياق، يؤمن المجلس بضرورة مواصلة استخدام الآلية، بعد ٢٠١٢، لتعزيز الجهد التعاوني الذي تبذله الأطراف للتصدي لتغير المناخ. كما يعتبر أنه يمكن مواصلة تكييف الآلية، بإرشاد من الأطراف وبالاقتناع مع التزام قوي من جانبها، لضمان تلبيتها لاحتياجات الأطراف وأصحاب المصلحة فيما سيأتي. ولا تزال إمكانات الآلية في استثارة اهتمام ومكامن قوة القطاعين العام والخاص كليهما في المراحل الأولى من تطورها، ويود المجلس تشجيع الأطراف على مواصلة استكشاف كامل إمكانات الآلية.

٤٣- ويرى المجلس أن على مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف أن يقدم في دورته السابعة إشارة قوية بشأن مستقبل الآلية. وكما ذكر آنفاً، لا تزال الآلية قابلة للتأثر حالياً بتحوّل المشاركين عنها، فضلاً عن الخبراء الاستشاريين والسماسة وغيرهم من مقدمي الخدمات المتزمين حتى الآن التزاماً تاماً بإزاء الآلية. وهو ما يعرض للخطر انخراط القطاعين العام والخاص في عملية التخفيف من آثار تغير المناخ، ومعه الفوائد الهامة الجلية التي اكتسبت حتى الآن في مجال نقل التكنولوجيا والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن ينجم عن ذلك تداعيات أكبر وأطول أمداً تمس بالجهود الجماعية للتخفيف من آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي. كما يسبب عدم وضوح الاستخدام المستقبلي للآلية في مصاعب حمة يواجهها المجلس في تخطيط أعماله ومواصلتها.

٤٤- والمجلس بصدد الشروع في حوار هام بشأن السياسة العامة من أجل استعراض التجارب السابقة للآلية وكفالة جاهزيتها ووضعها في موقع يؤهلها للتصدي لتحديات فترة ما بعد عام ٢٠١٢. وسيشارك هذا الحوار على نطاق واسع ممثلي أوساط واضعي السياسات والأبحاث والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وكذا أصحاب المصلحة التقليديين في الآلية. ويتوقع المجلس أن يشكل الحوار أساساً لتقرير يقدم إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف في دورته الثامنة.

٤٥- وفي هذا السياق، يود المجلس أن يوجه انتباه الأطراف إلى الولاية الواردة في المقرر ٣/م ١-١ المتعلقة بالاستعراض الأول لطرائق وإجراءات الآلية الذي من المقرر الانتهاء منه بنهاية السنة الأولى بعد فترة الالتزام الأولى. وبما أن هذا الاستعراض سيستند إلى توصيات المجلس في المقام الأول، ولا سيما إذا أخذت في الاعتبار تجربته العملية الطويلة في الإشراف على الآلية، فإن المجلس يعترم القيام بمزيد من الأعمال خلال ما تبقى من هذا العام وعام ٢٠١٢ من أجل تقديم توصيات لينظر فيها مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف في دورته الثامنة. وستستفيد هذه التوصيات من الاستنتاجات التي يتمخض عنها الحوار المتعلق بالسياسة العامة المعتمد الانتهاء منه في أوائل عام ٢٠١٢.

رابعاً- العمل المنجز في الفترة المشمولة بالتقرير

٤٦- يبيّن هذا الفصل أعمال المجلس الجارية واستجابته لطلبات مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف وتوجيهاته. ويمكن تصنيف أعمال المجلس إلى ثلاثة مجالات واسعة: القرارات؛ والمسائل التنظيمية؛ ومسائل التسيير والإدارة. ويجري الإبلاغ عن العمل المنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في هذا الفصل وفق هذه الأصناف. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً لإنجازات المجلس استجابة لطلبات مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف في دورته السادسة وتوجيهاته.

ألف - القرارات

١ - القرارات المتصلة بالاعتماد

٤٧ - اعتمد المجلس وعيّن بصورة مؤقتة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خمسة كيانات تشغيلية جديدة للمصادقة والتحقق ووسّع نطاق اعتماد ثلاثة كيانات تشغيلية معيّنة سابقاً. وإذا أُكِّدت هذه التعيينات، فستجعل العدد الإجمالي للكيانات التشغيلية المعيّنة للمصادقة والتحقق وإصدار شهادات خفض الانبعاثات للمشاريع ٣٨ كياناً^(٩). ولذلك يوصي المجلس مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف بأن يعيّن في دورته السابعة الكيانات المدرجة في الجدول ١ للنطاقات القطاعية المشار إليها.

الجدول ١

الكيانات التي اعتمدها المجلس والتي عينها مؤقتاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما فيها الكيانات التي وسع نطاق اعتمادها

الكيانات المعينة مؤقتاً والموصى بتعيينها لنطاقات قطاعية ^(١)		
التحقق من خفض الانبعاثات	المصادقة على المشروع	اسم الكيان
٧	٧	Colombian Institute for Technical Standards and Certification
١٣ و ١٠-١	١٣ و ١٠-١	China Classification Society Certification Company
١٤	١٤	Indian Council of Forestry Research and Education
١	١	Hong Kong Quality Assurance Agency
١٠ و ٥ و ٤		Japan Consulting Institute ^(ب)
٧ و ٥ و ٤ و ٣ و ١	٧ و ٥ و ٤ و ٣ و ١	KBS Certification Services Pvt. Ltd
١٥ و ١٣ و ١٢	١٥ و ١٣ و ١٢	
١٣ و ١٠-٨ و ٥-١	١٣ و ١٠-٨ و ٥-١	Carbon Check (Pty) Ltd
١٥-١١ و ٩ و ٧-٤	١٥-١١ و ٩ و ٧-٤	China Environmental United Certification Center Co., Ltd ^(ب)

(أ) تشير الأرقام إلى نطاقات قطاعية. وللاطلاع على التفاصيل، انظر
<<http://cdm.unfccc.int/DOE/scopelst.pdf>>.

(ب) فيما يتعلق بالكيانات التي وسع نطاق اعتمادها، لا يشار إلا إلى النطاقات القطاعية الجديدة.

٢ - القرارات المتعلقة بتسجيل أنشطة المشاريع وإصدار وحدات خفض الانبعاثات المعتمد

٤٨ - يواصل المجلس وهيكل دعمه تجهيز طلبات التسجيل والإصدار بطريقة أكثر كفاءة بعد تنفيذ الإجراءات المنقحة للتسجيل والإصدار والاستعراض التي اعتمدها المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وإضافة إلى ذلك، زِيدت الموارد بما يتيح التعامل مع فترات

(٩) <<http://cdm.unfccc.int/DOE/index.html>>

الذروة التي يعرفها تقديم الطلبات والمعلومات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير عن طريق إتمام عمليات التعيين المبرمجة وكذا زيادة عدد الخبراء الخارجيين المدربين. وفي نفس الوقت، تجري إعادة تنظيم الموظفين داخل الأمانة من أجل استخدام الخبرة في تقييم طلبات ومعلومات المشاريع بصورة أكثر كفاءة.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر نمو حجم العمل. وترد في الجدول ٢ لمحة عامة عن الطلبات والمعلومات المقدمة.

الجدول ٢

طلبات التسجيل والإصدار في إطار آلية التنمية النظيفة في الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

عدد الطلبات المتعلقة المقدمة خلال الفترة		عدد الطلبات المقدمة خلال الفترة		الطلب
عدد الطلبات المشمولة بالتقرير	عدد الطلبات المشمولة بالتقرير	عدد الطلبات المشمولة بالتقرير	عدد الطلبات المشمولة بالتقرير	
المكتملة في الفترة المشمولة بالتقرير ^(١)	بدأ بالفعل التحقق من استيفاء الشروط	في انتظار بدء التحقق من استيفاء الشروط	المعاد تقديمها	
١٠٩٦	٢٧٩	١٧٢	١٦٦	التسجيل
١٣٦٥	٢٩٦	٢٠٩	١٠١	الإصدار
٧	١٣	١	٣	برنامج الأنشطة
١٦	١١		٢٣	تجديد فترة تسجيل الأرصد الدائنة
١٨٧	٦٧		٢٠٩	تنقيح خطط الرصد
١٠١	٨٢		١٥٩	تعديلات وثائق تصميم المشاريع
-	-		٧٢	حالات الخروج عن المنهجيات

(أ) تشمل الطلبات المنجزة الطلبات المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والطلبات المقدمة قبل الفترة المشمولة بالتقرير والتي كان قد بدأ تجهيزها.

٥٠ - يمكن الاطلاع على إحصاءات أكثر تفصيلاً في موقع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على الإنترنت^(١٠).

٥١ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت قد أُصدرت ٨٨٦ ٥٧٢ ٣٠٤ وحدة خفض انبعاثات معتمد من سجل آلية التنمية النظيفة، وهو ما يرفع العدد الإجمالي لوحدة خفض الانبعاثات المعتمد الصادرة إلى ٣١٥ ٩٧٧ ٧٤٤ وحدة (الجدول ٣).

(١٠) <<http://cdm.unfccc.int/Statistics/index.html>>

الجدول ٣

لمحة عامة عن المعاملات المنجزة بنجاح لسجل آلية التنمية النظيفة

نوع المعاملة	المجموع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	مجموع السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
مجموع معاملات الإصدار	٣١٥٥	١٣٢٧
مجموع عمليات التحويل إلى حسابات إيداع في السجلات الوطنية خاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول	٦٤٥٢	٢٥٠٩
مجموع عمليات التحويل إلى حسابات إيداع دائمة في سجل آلية التنمية النظيفة خاصة بالأطراف غير المدرجة في المرفق الأول	١٠٤	٤٠
مجموع معاملات التحويل إلى حساب إيداع حصة العائدات المخصصة لصندوق التكيف في سجل آلية التنمية النظيفة	٣١٤٩	١٣٢٢

باء- المسائل التنظيمية

٥٢- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير لمحة عامة عن الوثائق التنظيمية (المعايير والإجراءات والتوضيحات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالسياسة العامة) التي وافق عليها المجلس أو نقحها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١- المعايير

المعايير المتصلة باعتماد الكيانات التشغيلية

٥٣- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المجلس على تحسين المعايير التي يتعين أن تمثل لها الكيانات المقدمة للطلبات والكيانات التشغيلية المعيّنة. ونقح المجلس، بصفة خاصة، الإصدار ٠٣ من "معيار آلية التنمية النظيفة لاعتماد الكيانات التشغيلية" لتضمينه إجراء مؤقتاً متعلقاً بالمؤهلات الأولية لأعضاء فريق المصادقة والتحقق في المجالات التقنية المعقدة. وأصدر المجلس أيضاً توضيحاً بشأن معيار الآلية للاعتماد فيما يتصل بمدى انطباق أحكام عدم التحيز على المواقع غير المركزية للكيانات التشغيلية المعيّنة.

٥٤- ويواصل المجلس عمله المتعلق بـ "معيار المصادقة والتحقق" موحداً المتطلبات الحالية السارية على الكيانات التشغيلية المعيّنة والواردة في مختلف وثائق آلية التنمية النظيفة وكذا المتطلبات الجديدة التي قدم المجلس إرشادات بشأنها في اجتماعاته السابقة. ويتوقع المجلس أن ينتهي من صياغة "معيار المصادقة والتحقق" في اجتماعه الخامس والستين، مباشرة قبيل الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف.

٥٥- واستعرض المجلس أيضاً مدى ملاءمة عملية التشاور مع أصحاب المصلحة في مرحلة المصادقة على المشاريع وهو يعكف على وضع تحسينات لمتطلبات آلية التنمية النظيفة. ويشير المجلس إلى وجود عدد من الشواغل التي تتصل بطرائق وإجراءات الآلية، ولا سيما فيما يتعلق بالفترات المتاحة للتشاور مع أصحاب المصلحة.

المعايير المتصلة بأنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة وبرامجها

٥٦- وحد المجلس أيضاً المتطلبات الحالية للآلية السارية على المشاركين في المشاريع وذلك ضمن "معايير مشاريع آلية التنمية النظيفة" من أجل تعزيز اتساق المتطلبات الحالية التي لها صلة بتصميم المشاريع وتنفيذها وكذا رصد خفض الانبعاثات. ويتوقع المجلس أن ينتهي من صياغة "معايير مشاريع آلية التنمية النظيفة" في اجتماعه الخامس والستين، مباشرة قبيل الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف.

٥٧- وتشكل خطوط أساس الانبعاثات ومنهجيات رصدها جزءاً لا يتجزأ من الآلية. وتركز العمل في هذا المجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تحسين إمكانية استخدامها وتوسيع نطاق تطبيقها وتعزيز وضوح المنهجيات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بها. وقد كان الهدف هو توسيع فوائد الآلية لتشمل مجالات جديدة وفي الوقت نفسه كفالة جودة عمليات خفض الانبعاثات. وشمل هذا العمل من بين ما شمل وضع ما يسمى المنهجيات التنافسية المصممة خصيصاً للمناطق ولأنواع المشاريع الناقصة التمثيل.

٥٨- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق المجلس على ٢٥ منهجية جديدة، ونقح ٤٨ منهجية معتمدة، وأطلق أداة جديدة، واعتمد سبعة مبادئ توجيهية جديدة أو منقحة في مجال المعايير ذات الصلة بالمشاريع (انظر <http://cdm.unfccc.int/EB/archives/meetings_10.html#64>). ويجدر تسليط الضوء في هذا المجال خاصة على وضع منهجيات جديدة للقطاعات الناقصة التمثيل من مثل قطاع النقل، وقطاع الزراعة وقطاع الأسر المعيشية، وعلى الأخذ بقوائم إيجابية لإثبات عنصر الإضافة في المشاريع الصغيرة وتقييمه، وعلى وضع جداول للحساب كجزء من منهجيات لتعزيز إمكانية استخدامها.

٥٩- ومن الأعمال التي انتهى منها المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير قواعد ستينين أهميتها الحاسمة في توسيع استخدام برامج الأنشطة. وتتعلق القواعد باستخدام منهجيات متعددة ومعايير للأهلية وإثبات عنصر الإضافة في إطار أنشطة البرامج.

٦٠- وتجدر الإشارة أيضاً إلى تنقيح "المبادئ التوجيهية لإثبات عنصر الإضافة في أنشطة المشاريع الصغرى". ويوسع التنقيح نطاق هذه المبادئ التوجيهية، ويوضح أنها سارية على أنشطة المشاريع المكونة في إطار برامج الأنشطة، وييسر تقييم القوائم الإيجابية لتكنولوجيات الطاقة المتجددة التي تقدمها السلطات الوطنية المعيّنة والموافقة عليها.

٦١- ونظر المجلس أيضاً في نُهَج بديلة لإثبات عنصر الإضافة وتقييمه، تشمل نُهَج استخدام معدلات التغلغل في منهجية مشاريع النقل الصغيرة، والقوائم الإيجابية لأنشطة المشاريع الصغرى وكذا أنشطة المشاريع الصغيرة.

٦٢- وكان هناك تحد واجهه المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمثل في الأسئلة التي طرحها فريق المنهجيات فيما يتصل بالسلامة البيئية للمشاريع المتعلقة بثلاثي فلوريد الميثان (HFC-23) في إطار آلية التنمية النظيفة. وبعد إجراء دراسة لهذه المسألة والاستفادة من معلومات مستقاة من عدة مصادر، بما في ذلك المشاركون في المشاريع، شرع المجلس في تنقيح المنهجية ذات الصلة.

٢- الإجراءات

٦٣- اتخذ المجلس إجراءات لتحسين وضوح الوثائق التنظيمية الحالية للآلية وتوحيدها وتعزيز اتساقها. وفي هذا الصدد، شرع المجلس في عملية توحيد شتى الإجراءات في دورة حياة مشاريع الآلية، بما في ذلك عملية تسجيل أنشطة المشاريع وبرامج الأنشطة وإصدار وحدات خفض الانبعاثات المعتمد في إطار الآلية، وما يتصل بذلك من إجراءات يتعين أن يتبناها المشاركون في المشاريع والكيانات التشغيلية المعيّنة والمجلس والأمانة.

٦٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المجلس على التصدي لأوجه قصور خطيرة في تقارير المصادقة والتحقق ووضع إجراءات لهذا الغرض ما زالت تنتظر الموافقة في انتظار الحصول على تعليقات من أصحاب المصلحة. وسينظر المجلس في اجتماعه السادس والخمسين في هذه الإجراءات بغرض الموافقة عليها، مع مراعاة التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة.

٦٥- ويجدر تسليط الضوء خاصة على أن المجلس اعتمد و/أو نقح إجراءات و/أو مبادئ توجيهية ذات صلة ببرامج الأنشطة في إطار الآلية و/أو قدم توضيحات بشأنها، ويتعلق الأمر بما يلي:

(أ) "إجراءات إعادة النظر في حالة الإدراج الخاطئ لنشاط من أنشطة المشاريع المكونة" (الإصدار ٠٣)؛

(ب) توضيحات بشأن "إجراءات تسجيل برنامج أنشطة باعتباره نشاط مشروع واحد في إطار آلية التنمية النظيفة وإصدار وحدات خفض انبعاثات معتمد لبرنامج من برامج أنشطة".

جيم - التوزيع الإقليمي ودون الإقليمي لأنشطة المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة

٦٦- يظل تيسير التوزيع الإقليمي ودون الإقليمي العادل لأنشطة المشاريع أولوية عالية من أولويات المجلس، ويعد أثر القرارات التنظيمية المتعلقة بهذا الهدف معياراً أساسياً يقيّمه المجلس عند وضع معايير وإجراءات ومبادئ توجيهية جديدة.

٦٧- وقد عززت الأمانة، باسم المجلس، تفاعلها مع ممثلي السلطات الوطنية المعيّنة بشكل كبير من أجل ضمان مشاركة أوسع في الآلية. وفي هذا الصدد، وجهت الدعوة إلى لجنة رئاسة منتدى السلطات الوطنية المعيّنة للمشاركة في مناسبات تشاورية أوسع مع أصحاب المصلحة من أجل ضمان تمثيل وجهات نظر السلطات الوطنية المعيّنة في مثل هذه المناسبات. كما واصلت الأمانة مبادرة التدريب التي شرع فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق لفائدة السلطات الوطنية المعيّنة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قُدم التدريب على دورة حياة المشاريع، بما في ذلك تدريب على منهجيات محددة ذات أهمية، لفائدة السلطات الوطنية المعيّنة من مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية، وأفريقيا. واستناداً إلى التعليقات الواردة حتى الآن، ستتواصل المرحلة المقبلة من برنامج التدريب لتتناول نهج دراسة حالات إفرادية مع التركيز على خطوط أساس وبرامج أنشطة موحدة.

٦٨- وأطلقت الأمانة مبادرة "مكتب المساعدة" من أجل القيام، حيثما أمكن، بتحديد الحواجز التي تعرقل أنشطة المشاريع المقترحة في إطار الآلية في البلدان التي يقل فيها عدد أنشطة المشاريع المسجلة في إطار الآلية عن ١٠ والمساعدة في تجاوزها. وقد ربطت الأمانة، من خلال هذه المبادرة، الاتصال المباشر بالمشاركين في مشاريع يخضع بعضها للمصادقة أو التحقق منذ أكثر من سنة. وفي مجال برامج الأنشطة تحديداً، تدخلت الأمانة تدخلاً مباشراً في جميع البرامج التي تخضع للمصادقة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً غير الأفريقية لضمان فهم الكيانات القائمة بالتنسيق/الإدارة لآخر متطلبات المجلس.

٦٩- وقد جرى تبيان العمل المنجز في مجال الموافقة على المعايير ووضعها وتحسينها في الجزء رابعاً - باء أعلاه، وهو عمل تراعى فيه باستمرار الحاجة إلى ضمان مشاركة أوسع في الآلية. ومما يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد ما يلي:

(أ) المبادئ التوجيهية لخطوط الأساس الموحدة؛

(ب) المبادئ التوجيهية للطلب المتفادي؛

(ج) المنهجيات ذات الصلة بالاجتماعات المحلية الصغيرة، من مثل منهجية تنقية المياه.

٧٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع المجلس خمس منهجيات تنازلية تسري على أنشطة المشاريع الصغيرة موجهة إلى أنواع أنشطة المشاريع والمناطق الناقصة التمثيل، ومنها تطبيقات من قبيل تسخين الماء بالطاقة الشمسية، وتكنولوجيا الإنارة الخارجية وإنارة

الأرزقة الناجعة، ونظم تنقية المياه، والغاز الأحيائي/الكتلة الأحيائية لاستخدامات الأسر المعيشية، والتكنولوجيات الموفرة للمياه. كما نقح المجلس "أداة حساب معامل انبعاثات شبكة الكهرباء" لتوفير جملة أمور منها خيارات حساب مبسطة موجهة إلى البلدان التي تعرف ندرة في البيانات والتي هي من أقل البلدان نمواً أو كانت لها أقل من ١٠ أنشطة مشاريع مسجلة في بداية تاريخ المصادقة.

٧١- وشرعت الأمانة في عملية توريد خدمات رسمية لاختيار وكالة منفذة لخطة قروض حظيت بالموافقة في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، من أجل دعم إعداد وثائق تصميم المشاريع في البلدان الناقصة التمثيل. وقد جرى تقييم العطاءات ورسا الاختيار على أفضل مترشح من بين مقدمي العطاءات.

٧٢- ولتعزيز فهم عمل المجلس وتوسيع نشر أنشطته، يترجم المجلس موجزات تقارير اجتماعاته إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة كما سترجم الوثائق التنظيمية الأساسية.

خامساً- مسائل التسيير والإدارة

٧٣- اجتمع المجلس وأفرقة خبرائه وأفرقة العاملة بشكل منتظم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، نظمت الأمانة عدة اجتماعات لمنتدى السلطات الوطنية المعيّنة والكيانات التشغيلية المعيّنة وحلقات عمل مع أصحاب المصلحة. ويتضمن الجزء الثاني من التقرير السنوي معلومات عن هذه الاجتماعات وحلقات العمل.

ألف- تطور عمل المجلس التنفيذي

٧٤- نظم المجلس معتكفاً استراتيجياً سنوياً مباشرة بعد الاجتماع الثالث والستين للمجلس. وركز المعتكف على كيفية تحديد موقع الآلية، وفق إرشادات مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، إزاء الاحتياجات المتنامية للأطراف وأصحاب المصلحة في الآلية والإجراءات التي يتعين اتخاذها. وقد عزز المعتكف الحاجة إلى التركيز على الأهداف الاستراتيجية للمجلس وكيفية تحقيقها، وضرورة تقديم مُدخلات أساسية لإعداد خطط عمله وإدارته. واتفق المجلس خلال المعتكف على ما يلي من الإجراءات ذات الأولوية:

(أ) تحديث رؤية المجلس لآلية التنمية النظيفة ورسالتها وإبلاغ هذه الرؤية والرسالة؛

(ب) تعزيز فعالية التخطيط والتنفيذ اللذين يضطلع بهما المجلس، مع رصد واضح للتنفيذ وإدخال تعديلات إذا لزم الأمر؛

(ج) مواصلة تبسيط معايير وإجراءات آلية التنمية النظيفة، بما في ذلك عن طريق إجراء تحليل للقيمة المضافة حسب عناصرها ودراسة ما إذا كان يمكن تطبيق نهج أقل تعقيداً لتحقيق النتيجة نفسها؛

(د) إطلاق حوار بشأن السياسة العامة من أجل استعراض التجربة الماضية للآلية والمساعدة على كفاءة جاهزيتها ووضعها في موقع يؤهلها للتصدي لتحديات فترة ما بعد عام ٢٠١٢.

(هـ) تقديم توصيات إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، في دورته الثامنة، بشأن استعراض طرائق وإجراءات آلية التنمية النظيفة الذي من المقرر إجراؤه بحلول نهاية سنة واحدة بعد فترة الالتزام الأولي (٢٠١٣)، وفقاً للمقرر ٣/م أ-١، واستناداً إلى جملة أمور منها نتائج الحوار مع أصحاب المصلحة؛

(و) كفاءة إشراك أكبر لأصحاب المصلحة في وضع المعايير والإجراءات والتعاون مع سائر برامج المعاوضة وتسجيل الأرصد الدائنة؛

(ز) كفاءة القدرة على إدارة الزيادة المتوقعة في الطلبات المقدمة مع نهاية فترة الالتزام الأولى.

٧٥- وبناءً على طلب مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، بموجب مقرره ٣/م أ-٦، بأن يقيم المجلس، عند اللزوم، عمليات صنع القرار الواردة في "النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة"، أجرى هذا الأخير تحليلاً لعملية صنع القرار واتفق على أن يوصي المؤتمر بتغيير نظامه الداخلي. واتفق المجلس على أن يواصل في السنة المقبلة استعراض الطريقة التي يتوصل بها إلى مقررات في إطار النظام الداخلي الحالي.

٧٦- ونقح المجلس أيضاً، لتبسيط عمله، جدول أعمال اجتماعاته، حيث نظمها حسب المنتج بدلاً من الموضوع كما كان معمولاً به في السابق، موفراً بذلك تسييراً وتركيزاً استراتيجياً أقوى لاجتماعاته. ويرمي جدول الأعمال الجديد إلى فصل مناقشات السياسة العامة عن المسائل الخاصة بحالات بعينها ويتبع الترتيب المتفق عليها للمقررات والوثائق الرسمية للمجلس على نحو ما طلبه مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف. وتتواصل الجهود لتحسين الاتساق في عملية صنع القرار. وأطلقت نسخة جديدة ومحسنة لفهرس المقررات.

باء- التفاعل مع المنتديات وأصحاب المصلحة

٧٧- وسّع المجلس وهيكل دعمه كثيراً أعماله مع أصحاب المصلحة في آلية التنمية النظيفة، بما يشمل السلطات الوطنية المعيّنة، من خلال منتدى السلطات الوطنية المعيّنة؛ والكيانات التشغيلية المعيّنة من خلال منتدى الكيانات التشغيلية المعيّنة، الذي يقدم رئيسه تقريراً إلى كل اجتماع من اجتماعات المجلس؛ والمشاركين في المشاريع؛ وغيرهم من فئات أصحاب المصلحة. ونظمت الأمانة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حوالي ٢٥ حلقة عمل ومائدة مستديرة ومنتدى ودورة تدريبية في ١٠ بلدان.

٧٨- ويُجزئ جزء هام من الأعمال السالفة الذكر كجزء من مسؤولية الأمانة عن تنسيق إطار عمل نيروبي، وهو مبادرة متعددة الوكالات أطلقتها عام ٢٠٠٦ الأمين العام للأمم المتحدة وقتها كوفي عنان للمساعدة على نشر فوائد آلية التنمية النظيفة. ويقوم شركاء الإطار بالتوعية بآلية التنمية النظيفة وإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة في الآلية عن طريق تبادل المعلومات وبناء القدرات.

٧٩- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد المجلس كذلك طرائق وإجراءات مصممة لتعزيز الاتصالات المباشرة مع أصحاب المصلحة. وهي تنص على وضع خطوات تفصيلية من المقرر دمجها في إجراءات تسجيل المشاريع والإصدار، لكي يتسنى للمشاركين في المشاريع إجراء الاتصال اللازم بشأن مسائل خاصة بمشروع ما. كما تتضمن طرائق للاتصالات المباشرة بين المجلس وأصحاب المصلحة بشأن قضايا السياسة العامة، وتنص على زيادة إشراك أصحاب المصلحة في صياغة أولويات المجلس وعمله، وذلك عن طريق إتاحة فرصة لأصحاب المصلحة للتعليق على مشروع جدول الأعمال المشروح لكل اجتماع من اجتماعات المجلس.

جيم - قضايا العضوية

٨٠- انتُخب، في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، أعضاء وأعضاء مناوون جدد للمجلس لشغل شواغر نتجت عن انتهاء مدد عضوية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المجلس يتألف من الأعضاء والأعضاء المناوون الواردة أسماؤهم في الجدول ٤.

الجدول ٤

الأعضاء والأعضاء المناوون للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة

الأعضاء	الأعضاء المناوون	الجهة المرشحة
السيد بيدرو مارتينس باراتا ^(أ)	السيد ليكس دي يونغ ^(أ)	الأطراف المدرجة في المرفق الأول
السيد ماوشينغ دوان ^(أ)	السيدة جون هيوز ^(أ)	الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول
السيد فيليب م. غواجي ^(أ)	السيد باولو مانسو ^(أ)	الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول
السيد فيكتور كابينغلي ^{(ب) (ج)}	السيدة فاتو غاي ^(ب)	المجموعة الأفريقية
السيدة ديانا هاروتيونيان ^(أ)	السيدة دانييلا بوزانيك ^(أ)	مجموعة أوروبا الشرقية
السيد مارتين هسيون ^(ب)	السيد توماس بيرنهام ^(ب)	مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى
السيد شفقت كاكاخيل ^(ب)	السيد حسين بادارين ^(ب)	المجموعة الآسيوية
السيد كليفورد ماهلونغ ^(أ)	السيد أستيريو تاكسي ^(أ)	الدول الجزرية الصغيرة النامية
السيد دانيال أورتيجا باتشيرو ^(ب)	السيد راوول كاستانيدا ^{(ب) (د)}	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
السيد كازوناري كاينو ^{(ب) (هـ)}	السيد بيير ستينسن ^(ب)	الأطراف المدرجة في المرفق الأول

(أ) الفترة: سنتان تنتهيان في الاجتماع الأول عام ٢٠١٢.

(ب) الفترة: سنتان تنتهيان في الاجتماع الأول عام ٢٠١٣.

(ج) استقال السيد توسي ميانو ميانو اعتباراً من ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١.

(د) استقال السيد خوسي ميغال ليفا اعتباراً من ٢٠ حزيران/يوليه ٢٠١١.

(هـ) استقال السيد أكهيرو كوروكي اعتباراً من ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٨١- ويكرر المجلس قلقه إذ لم يضع مؤتمر الأطراف ولا مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف إطاراً قانونياً دولياً لامتيازات وحصانات أعضاء المجلس الذين يؤدون مهامهم المتصلة بآلية التنمية النظيفة. ولا يتمتع الأعضاء بالامتيازات والحصانات إلا في ألمانيا، وفقاً لاتفاق مقر أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي بلدان تعقد فيها اجتماعات المجلس عملاً باتفاق مع البلد المضيف يتضمن أحكاماً بشأن الامتيازات والحصانات. ويحث المجلس مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف على اتخاذ المزيد من الإجراءات على سبيل الاستعجال لكفالة الحماية التامة لجميع أعضاء المجلس عند اتخاذ القرارات التي يكلفون باتخاذها. ويحيط المجلس علماً بالتقدم المحرز في المناقشات بشأن هذه المسألة ويطلب إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف إيجاد حل مؤقت في دورته السابعة، في انتظار إيجاد حل طويل الأجل.

دال- انتخاب رئيس ونائب رئيس المجلس

٨٢- انتخب المجلس، في اجتماعه التاسع والخمسين، السيد مارتين هسيون، وهو عضو من طرف مدرج في المرفق الأول، رئيساً للمجلس، والسيد ماوشينغ دوان، وهو عضو من طرف غير مدرج في المرفق الأول، نائباً للرئيس. وتنتهي ولايتهما كرئيس ونائب للرئيس في الاجتماع الأول للمجلس عام ٢٠١٢^(١١).

٨٣- وأعرب المجلس عن تقديره للرئيس، السيد هسيون، ولنائب الرئيس، السيد ماوشينغ، لقيادتهما الممتازة للمجلس أثناء السنة العاشرة من عمله.

هاء- تقرير عن حالة الموارد المالية المخصصة لعمل آلية التنمية النظيفة

٨٤- يقدم هذا الفصل معلومات عن الإيرادات والنفقات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٨٥- ويبين الجدول ٥ مجموع الإيرادات التشغيلية البالغة ٦٧ ٤٤٩ ٨٥٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (دولار) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويشير الجدول إلى رصيد مرحل من عام ٢٠٠٩ قدره ٢١٩ ٩٧٢ ٣٥ دولاراً وإيرادات عام ٢٠١٠ من الرسوم وحصة العائدات حسب نوعها.

(١١) المادة ١٢ من النظام الداخلي للمجلس.

انظر <<https://cdm.unfccc.int/Reference/COPMOP/08a01.pdf#page=31>>.

الجدول ٥

حالة الإيرادات (٢٠١٠-٢٠١١)

(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

٢٠١١	٢٠١٠	رسوم الصندوق الاستئماني لآلية التنمية النظيفة ومبالغه المرحلة
٣٨ ٠٤٥ ٧٠٧	٣٥ ٩٧٢ ٢١٩	المبالغ المرحلة من السنة السابقة
٥٥ ٧٣٨ ٨٩٠	٣٣ ٦٨٧ ٨٢٢	إيرادات الرسوم خلال السنة
١١ ٩٠٨	٢٧ ٧٦٧	رسوم المنهجيات (ب)
١٧ ٦٦٩ ١١٠	١٥ ٠٤٦ ٤٥٩	رسوم التسجيل (ج)
٣٧ ٨١٢ ٥٩٠	١٨ ٤٨١ ٦١٧	حصص الإيرادات (د)
١٠٧ ٠٠٥	١٠٨ ١٢٠	رسوم الاعتماد
١٣٨ ٢٧٨	٢٣ ٨٥٩	رسوم ذات صلة بعملية الاعتماد
-	٣ ٥١٣ ١٨٩-	إعادة تخصيص مبالغ البدء الفوري
-	١ ٣٠٣ ٠٠٠	الفائدة
٩٣ ٧٨٤ ٥٩٧	٦٧ ٤٤٩ ٨٥٢	مجموع الإيرادات التشغيلية للسنة

ملاحظة: لم يدرج أعلاه مبلغ ٤٥ مليون دولار الذي يحتفظ به كاحتياطي (انظر تقرير الاجتماع الخامس والأربعين للمجلس التنفيذي). وأدرجت أعلاه الفائدة المحصلة في السنوات السابقة التي من المقرر استخدامها في خطة قروض آلية التنمية النظيفة على النحو المحدد في المقرر ٣/م-٦ (٤٤٠٢.٥٥٥ دولاراً).

(أ) من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(ب) يستند هذا الرسم إلى المتوسط السنوي لإصدار وحدات خفض الانبعاثات المعتمد خلال فترة تسجيل الأرصدة الدائنة الأولى، ويحسب كحصة من الإيرادات تخصص لتغطية النفقات الإدارية على النحو المحدد في الفقرة ٣٧ من المقرر ٧/م-١. وتعفى من رسم التسجيل المشاريع التي يقل المتوسط السنوي لخفض انبعاثاتها عن ١٥ ٠٠٠ طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ويبلغ الحد الأقصى للرسم المفروض ٣٥٠ ٠٠٠ دولار. ويُعتبر هذا الرسم دفعة مسبقة من حصة الإيرادات المخصصة لتغطية النفقات الإدارية.

(ج) يجب دفع رسم غير قابل للاسترداد قدره ١ ٠٠٠ دولار وقت اقتراح منهجية جديدة. وإذا أفضى المقترح إلى الموافقة على المنهجية، يتلقى المشاركون في المشروع رصيداً دائماً قدره ١ ٠٠٠ دولار يخصم من رسم التسجيل أو من حصة الإيرادات.

(د) تبلغ حصة الإيرادات الواجبة الدفع وقت إصدار وحدات خفض الانبعاثات المعتمد ٠,١٠ دولار لكل وحدة خفض انبعاثات معتمد عن أول ١٥ ٠٠٠ وحدة يُطلب إصدارها في سنة تقويمية معينة، و٠,٢٠ دولار عن كل وحدة خفض انبعاثات معتمد تصدر لأي كمية تزيد عن ذلك سنوياً.

٨٦- يبين الجدول ٥ أعلاه مجموع الإيرادات التشغيلية البالغة ٩٣ ٧٨٤ ٥٩٧ دولاراً عام ٢٠١١. ويبيّن أيضاً الرصيد المرحّل من عام ٢٠١٠ البالغ ٣٨ ٠٤٥ ٧٠٧ دولارات، وإيرادات عام ٢٠١١ من الرسوم، وحصص الإيرادات حسب نوعها البالغة ٥٥ ٧٣٨ ٨٩٠ دولاراً. وقدّرت الرسوم وحصص الإيرادات في خطة الإدارة لعام ٢٠١١ بـ ٣٣ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

٨٧- وتلقت الآلية تبرعات عينية دعماً لحلقات العمل التالية: فقد استضافت غامبيا اجتماع الفريق العامل المعني بالمشاريع الصغيرة، واستضافت إكوادور اجتماع المجلس. وإضافة إلى ذلك، تُلقت مساهمات مالية ومساهمة عينية من الإمارات العربية المتحدة والنرويج اللتين مولتا بشكل مشترك حلقة عمل عن حجز الكربون وتخزينه.

٨٨- وخلال عام ٢٠١٠، أنفق ١٤٥ ٤٠٤ ٢٩ دولاراً من الميزانية المعتمدة البالغة ٩٩٧ ٥٢٥ ٣٤ دولاراً، وهو ما يمثل استخداماً للميزانية بنسبة ٨٥,٢ في المائة.

٨٩- ووافق المجلس، في اجتماعه التاسع والخمسين، على خطة الإدارة والميزانية المتصلة بما البالغة ٤١٩ ٧٣٣ ٣٩ دولاراً لتغطية أنشطة آلية التنمية النظيفة خلال السنة التقويمية ٢٠١١، وهو ما مثل زيادة قدرها ٥,٢ ملايين دولار أو بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بميزانية السنة التي قبلها. وكما يبين الجدول ٦، أنفقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٧ ٩٧٧ ٢٦ دولارات من الميزانية المعتمدة. واستناداً إلى توقعات الإنفاق، يتوقع أن تقارب نسبة استخدام الميزانية ١٠٠ في المائة.

الجدول ٦

حالة الإنفاق مقارنة بالميزانية
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

الميزانية والإنفاق	٢٠١٠	٢٠١١ ^(أ)
الميزانية	٩٩٧ ٥٢٥ ٣٤	٤١٩ ٧٣٣ ٣٩
الإنفاق	١٤٥ ٤٠٤ ٢٩	٢٠٧ ٩٧٧ ٢٦
الإنفاق كنسبة مئوية من الميزانية	٨٥,٢	٦٧,٩

(أ) من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.